إصابة 7 في اشتباكات ببغداد والسلطات تفتح الطرق

الرئيس العراقي : الشعب مصر على دولة ذات سيادة كاملة

قوات عراقية في بغداد

عسكريون يعاينون قاعدة عين الأسد في العراق

- مجهولون يحرقون خيام المحتجين في البصرة
- السيستاني يدعو لتشكيل حكومة جديدة
- مقتدى الصدر يطالب بالغاء الاتفاقيات الأمنية بين العراق وأمريكا
- البنتاغون: إصابة 34 جندياً بالضربات الإيرانية على قاعدة عين الأسد

بغداد – «وكالات»: قال الرئيس العراقي برهم صالح، إن العراقيين مصرّون على دولة ذات سيادة كاملة غير منتهكة.

وقال صالح في تغريدة على تويتر: «العراقيون مصرون على دولة ذات سيادة كاملة غير منتهكة، خادمة لشعبها ومعبرة عن إرادتهم الوطنية المستقلة، بعيدا عن التدخلات والإملاءات من الخارج، دولة ضامنة لأمنهم وحقوقهم في الحياة الحرة الكريمة، دولة في أمن وسلام مع جيرانها».

وتشهد البلاد مظاهرات شعبية الأولى تطالب بإصلاحات سياسية متواصلة منذ 4 أشهر في بغداد و9 محافظات شيعية، والثانية خرجت اليوم لعدة ساعات، تطالب بإخراج القوات الأمريكية والأجنبية من العراق، بعد مقتل نائب رئيس الحشد الشعبي أبو مهدي المهندس ورفيقه الجنرال الإيراني قاسم سليماني، بضربة جوية أمريكية على طريق مطار بغداد الدولي في مطلع الشهر الجاري.

من ناحية أخرى قالت مصادر أمنية وطبية، إن الشرطة العراقية اشتبكت مع محتجين في وسط بغداد أمس السبت، مما أدى إلى إصابة سبعة، بعد أن شرعت السلطات في إزالة الكتل الخرسانية من موقع الاحتجاج الرئيسي بالعاصمة.

وذكرت المصادر الأمنية، أن قوات الأمن بدأت في إعادة فتح الطرق في بغداد والبصرة، وأن بعض أنصار رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر جمعوا الخيام التي أقاموها للانضمام إلى الاعتصامات المستمرة منذ شهور.

كما أكد مصدر أمني عراقي أمس السبت، أن مجهولون قاموا بحرق خيام المعتصمين منذ أمس في مدينة البصرة.

وقال المصدر لموقع «السومرية نيوز»، إن «أغلب خيام المعتصمين بقي البصرة تم حرقها بالكامل»، مضيفاً أن «المعتصمون أكدوا استمرارهم بالاعتصام لحين الاستجابة لمطالبهم».

ووجه قائد عمليات البصرة الفريق الركن قاسم نزال، الجمعة، بنزول الجيش إلى الشارع لتأمين المحيط الخارجي للتواجد المتظاهرين السلميين، ومنع دخول المندسين والمخربين ومثيري الشغب إلى ساحات الاعتصام.

من جهة أخرى حث المرجع الديني الأعلى لشيعة العراق علي السيستاني، الجمعة، الأحزاب السياسية في البلاد على تشكيل حكومة جديدة بأسرع ما يمكن، وطالب السلطات باحترام حق المحتجين في التعبير.

وقال السيستاني في خطبة الجمعة التي القاها ممثله في مدينة كربلاء، إن «المرجعية الدينية تؤكد موقفها المبدئي من ضرورة احترام سيادة العراق، واستقلال قراره السياسي، ووحدته أرضا وشعبا، ورفضها القاطع لما يمس هذه الثوابت الوطنية من أي طرف كان، وتحت أي ذريعة».

وتابع «وللمواطنين كامل الحرية في التعبير بالطرق السلمية عن توجهاتهم بهذا الشان، والمطالبة بما يجدونه ضروريا لصيانة السيادة الوطنية بعيدا عن الإملاءات الخارجية».

وأضاف، أن «تشكيل الحكومة الجديدة تاخر طويلاً عن المدة المحددة دستورياً، ومن الضروري أن تتعاون مختلف الأطراف المعنية لإنهاء هذا الملف، فإنه خطوة مهمة في طريق حل الأزمة الراهنة».

من جانب آخر طالب الزعيم الشيعي مقتدى الصدر الجمعة بإلغاء كل الاتفاقيات الأمنية بين العراق والولايات المتحدة الامريكية، لغياب التوازن فيها، ولأنها أقرت «بالاحتلال الأمريكي للعراق».

وقال الصدر في كلمة تليت نيابة عنه في المظاهرات التي انطلقت في بغداد للمطالبة بخروج القوات الأمريكية والأجنبية من العراق: «يجب غلق مقرات الشركات الأمنية الأمريكية وإنهاء عملها في العراق وغلق الأجواء العراقية أمام الطيران الحربي الأمريكي والاستخباراتي للمحتل».

وأضاف إذا «تم تنفيذ هذا فسيكون تعاملنا معها على أساس أنها دولة غير محتلة» ولكن سيتم التعامل معها دولة معادية للعراق، إذا خالفت الشروط.

وشدد الصدر في خطابه على «خروج كافة القوات الأجنبية من العراق، والامتناع عن التدخل في شؤونه مطلقا خاصة السياسية، والاقتصادية، وعلى الحكومة العراقية عقد معاهدات واتفاقيات عدم اعتداء مع دول الجوار، واعتماد المعاملة بالمثل مع الدول الأجنبية وحماية مقرات السفارات، والبعثات الدبلوماسية».

وتابع «أنصح أن تكون الأمم المتحدة أو منظمة التعاون الإسلامي أو الاتحاد الاوربي وسيطاً أو مشرفا على تطبيق هذا الاتفاق».

وأضاف «كما أنصح الحكومة العراقية بتبني هذه النقاط أو المعدلة منها لحفظ كرامة وسيادة العراق وتخليصة من الصراعات الداخلية والخارجية لأن جل مايهمنا في هذه المرحلة سيادة العراق والحفاظ على وحدته وسلامة أرضه وتحقيق السيادة».

وتعهد الزعيم الشيعي بالالتزام بإعلان توقف مؤقت للمقاومة حتى خروج آخر جندي ومعاقبة كل من يحاول خرق الهدنة السيادية من الطرفين في حال الالتزام بالشروط المحددة ودمج الحشد الشعبي بوزارتي الدفاع والداخلية، وفي حال عدم ذلك على الحشد الالتزام بكافة قرارات مكتب القائد العام للقوات المسلحة باعتباره جزءا من المنظومة الأمنية.

وكان البرلمان العراقي قد وافق في 5 يناير(كانون الثاني) الجاري، على قرار يطالب الحكومة بالعمل على إنهاء وجود كل القوات الأجنبية في البلاد.

وجاء القرار بعد هجوم أمريكي في مطلع الشهر الجاري أسفر عن مقتل الجنرال الإيراني قاسم سليماني، ونائب رئيس ميليشيات الحشد الشعبي العراقي، أبو مهدي المهندس، قرب مطار بغداد.

من ناحية أخرى أعلن البنتاغون الجمعة أن 34 جنديا أمريكيا أصيبوا بارتجاج في الدماغ أثناء الضربات الإيرانية الأخيرة على قاعدة عين الأسد في غرب العراق.

وقال المتحدث باسم البنتاغون جوناثان هوفمان للصحافيين أن «34 جنديا أصيبوا بارتجاج في الدماغ».

وكانت السلطات أكدت سابقاً إصابة 11 جنديا بارتجاج جراء الهجوم الصاروخي.

لبنان: وزير المالية الجديد يلتقي مسؤولاً في صندوق النقد الدولي

وزير المالية اللبناني الجديد غازي وزني

بيروت – «وكالات»: التقى وزير المالية اللبناني الجديد غازي وزني أمس السبت في أحد أول لقاءاته منذ تسلم منصبه مسؤولا رفيعا في صندوق النقد الدولي في إطار ما وصفها بـ«زيارة مجاملة» تأتي في وقت يشهد البلد انهيارا اقتصاديا وماليا متسارعا.

وقال وزني لوكالة «فرانس برس» قبل بدء اللقاء مع مدير المكتب التنفيذي للدول العربية في المنظمة سامي جدع صباح اليوم: «إنها زيارة مجاملة هدفها التعرّف على فريق صندوق النقد الدولي»، مشيرا إلى أن اللقاء «لن يتركز على أي خطة إنقاذ اقتصادية».

وأوضح أن الحكومة تعمل حاليا على وضع خطة إنقاذ هدفها إخراج البلد من الأزمة الاقتصادية.

وإثر اللقاء قال وزني على تويتر، إنها «زيارة لتقديم التهنئة بتشكيل الحكومة الذي تمنى لها النجاح في مهمتها».

ويأتي لقاء وزني بالمسؤول في صندوق النقد الدولي غداة اجتماعه بمدير دائرة المشرق في البنك الدولي ساروج كومار جاه. وقال وزني في تغريدة إثر الاجتماع إن «البنك الدولي أبدى استعداده لمساعدة لبنان».

ووزني أحد الوزراء الاختصاصيين في الحكومة اللبنانية الجديدة التي وضعت الأزمة الاقتصادية على سلم أولوياتها. وإثر الإعلان عن الحكومة، قال رئيس الوزراء الجديدة حسان دياب إن لبنان يواجه «كارثة اقتصادية».

ولن تكون مهمة الحكومة الجديدة سهلة على وقع التدهور الاقتصادي، وحركة الاحتجاجات الشعبية غير المسبوقة والمستمرة منذ 17 اكتوبر، في وقت تواجه تحدياً آخر في ارضاء المجتمع الدولي الذي يربط تقديمه دعما ماليا للبنان بتشكيل حكومة إصلاحية.

ومنذ أشهر، يواجه لبنان انهياراً اقتصادياً مع شح في السيولة وارتفاع مستمر في أسعار المواد الأساسية وفرض المصارف إجراءات مشددة على العمليات النقدية وسحب الدولار، حتى تحولت فروع البنوك إلى مسرح يومي للإشكالات بين مودعين يطالبون بأموالهم وموظفين ينفذون القيود المفروضة.

وتعد الأزمة الاقتصادية الراهنة وليدة سنوات من النمو المتباطئ، مع عجز الدولة عن إجراء إصلاحات بنيوية. وارتفع الدين العام إلى نحو 90مليار دولار، أي ما يعادل أكثر من 150 في المئة من إجمالي الناتج المحلي.

وعلى وقع الأزمة، سرت تساؤلات عما إذا كان اللجوء إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يُعد خياراً للحكومة الجديدة.

والشهر الماضي، بحث رئيس حكومة السابق سعد الحريري مع مسؤولين في المنظمتين الدوليتين سبل المساعدة لوضع خطة إنقاذ للبنان.

قوات النظام السوري تتقدم باتجاه مدينة معرة النعمان

فرنسا: السجن 22 عاماً لمتطرف جند العشرات للقتال في سوريا

الجيش السوري

عواصم – «وكالات»: قضت محكمة في باريس بسجن المتطرف الفرنسي مراد فارس لمدة 22 عاما لتحريضه عشرات الشباب على السفر إلى سوريا للقتال وقيادته مجموعة مقاتلين ناطقين باللغة الفرنسية.

ويتوافق حكم محكمة الجنايات الخاصة الذي صدر مساء الجمعة مع طلبات المدعية العامة، مع اعتبار تلقي مدة العقوبة كفترة زمنية يجب قضاءها.

وبقي مراد فارس (35 عاماً) الذي فرّ من سوريا في صيف العام 2014 بعد عام من وصوله إليها، صامتاً في قفص الاتهام عند الإعلان عن الحكم.

ودعت ممثلة فريق الادعاء إلى معاقبته لدوره «الأساسي» في تجنيد عدد كبير من الشباب مشيرة إلى عدم وجود أي شعور بـ«الندم الحقيقي» لدى المتهم.

وأوضحت القاضية أن الجمعة و«للمرة الأولى» منذ سجنه في فرنسا في سبتمبر 2014، عبر مراد فارس عن «ندمه» لكنه يتحمّل «مسؤولية أكبر من تلك التي قبل بتحمّلها».

وخلال الجلسة، نفى المتهم أنه كان مجنداً رئيسياً فأقرّ بأنه تمكن «بشكل غير مباشر» من التشجيع على السفر من خلال مقاطع فيديو دعائية كان ينشرها وأنه «سهّل» عبور الكثير من الأشخاص إلى سوريا التي وصل إليها في يوليو 2013 بعد رحلة عبر البر مرورا بأوروبا.

من جهته، سأل بول فورتان، محامي مراد فارس، عن «التأثير الحقيقي» لهذه الدعاية على الشباب الذين قالوا أثناء المناقشات إنه لو لم يكن موجوداً «لكانوا ذهبوا بدونه». وأضاف المحامي «لا أشعر أنه قام بغسيل دماغ».

وترى المدعية العامة أن مراد فارس الذي نفى أنه كان مقاتلاً في سوريا، «شارك في أعمال مسلحة» في صفوف تنظيم داعش قبل أن يغادر التنظيم المتطرف للانضمام إلى كتيبة عمر ديابي التابعة لتنظيم جبهة النصرة، فرع تنظيم القاعدة في سوريا سابقا.

واتّهمت محكمة الجنايات أيضا مراد فارس بأنه «قاد» في مطلع العام 2014 هذه المجموعة من الشباب المقاتلين الناطقين بالفرنسية، في غياب عمر ديابي الذي كان في السجن آنذاك.

من ناحية أخرى أعلن المرصد السوري لحقوق الإنسان أنّ قوّات النظام السوري تقدّمت الجمعة باتّجاه مدينة معرّة النعمان التي تُشكل السيطرة عليها هدفاً رئيسيًا للنظام، وذلك بعد معارك مع فصائل مقاتلة وجهاديّة أدّت إلى مقتل 23 عنصراً.

وقال المرصد إنّ قوّات النظام سيطرت على بلدتي الدير الشرقي والدير الغربي بريف إدلب الجنوبي الشرقي وباتت الآن على بُعد 4 كلم من مدينة معرّة النعمان.

وهذه المدينة التي يُسيطر عليها جهاديّون هي آخر معقل رئيسي خارج عن سيطرة دمشق وتشكّل استعادته هدفًا رئيسيًا للنظام، بحسب المرصد.

وأشار المرصد إلى أنّ بلدتي الدير الشرقي والدير الغربي تُعدّان «مفتاح السيطرة على مدينة معرّة النعمان من الجهة الجنوبية الشرقية بسبب التلال المرتفعة».

ولفت إلى أنّ المعارك التي دارت من أجل السيطرة على البلدتين أدّت إلى مقتل 7 من قوّات النظام و16 مقاتلاً من الفصائل المقاتلة والجهادية.

وقال مدير المرصد رامي عبد الرحمن إنه يُمكن لقوّات الرئيس بشار الأسد الآن شنّ هجمات بقاذف الهاون على معرة النعمان من التلال الواقعة في القريتين.

وكثّفت قوّات النظام السوري، بدعم من القوات الجوّية الروسيّة، هجماتها على جنوب محافظة إدلب منذ ديسمبر.

من جهة أخرى نزح أكثر من 38 ألف شخص عن منازلهم في شمال غرب سوريا خلال 5 أيام، هربا من الغارات الجوية التي ينفذها النظام السوري وحليفه الروسي، بحسب ما أعلنت الأمم المتحدة.

وفي الأيام الأخيرة، نفذت مقاتلات روسية وسورية غاراتها على غرب محافظة حلب حيث لا يزال جهاديون ومقاتلون بسيطرون على بعض المناطق، وفق المرصد السوري لحقوق الإنسان.

وأعربت الأمم المتحدة عن «القلق البالغ» حيال ازدياد عمليات النزوح في شمال غرب سوريا، فيما أشار المتحدث باسم مكتب الأمم المتحدة للتنسيق الشؤون الإنسانية (أوشا) دايفيد سوانسون إلى وجود «معلومات شبه يومية عن غارات جوية وقصف مدفعي في المنطقة».

وأوضح في بيان أنّ «ما بين 15 و19 يناير نزح أكثر من 38 ألف شخص، خاصة عن غرب حلب» باتجاه مناطق أخرى ضمن المحافظة أو باتجاه إدلب.

ولا تزال محافظة إدلب وبعض المناطق في حلب واللاذقية المجاورتين تحت سيطرة هيئة تحرير الشام (الفرع السابق لتنظيم القاعدة في سوريا).

وثمة حضور لفصائل مقاتلة أخرى أيضا.

ومنذ بداية ديسمبر نزح ضمن شمال غرب سوريا 358 ألف شخص، غالبيتهم من النساء والأطفال، بحسب الأمم المتحدة.

ويقول المرصد السوري إنّ «عشرات المدنيين قتلوا في غرب محافظة حلب وفي إدلب، خاصة بسبب غارات تنفذها مقاتلات روسية»، بحسب المرصد.

ويحدد المرصد هوية المقاتلات استنادا إلى نوعية الطائرة ومكان القصف وخطط الطيران والذخيرة المستخدمة.

غير أنّ موسكو تنفي من جهتها المشاركة في أي «مهمة قتالية».

وفي بيان الجمعة، قالت ميستي بوسويل من اللجنة الدولية للصليب الأحمر إنّ «التصعيد الأخير فتح الباب أمام جبهة جديدة خطيرة».

وتابعت أنّ «المخيمات ممتلئة والخدمات الصحية مستنزفة وغالبية (النازحين) يعيشون في خيم هشة مكتظة وتغمرها مياه» الأمطار.

وتكرر دمشق نيتها استعادة كامل منطقة إدلب ومحيطها، رغم اتفاقات هدنة عدة تم التوصل إليها على مر السنوات الماضية.

وخلف النزاع الذي تشهده سوريا منذ مارس 2011 أكثر من 380 ألف قتيل بينهم أكثر من 115 ألف مدني.